أهداف البحث العلمي
ومبادئ الكتابة عند علماء المسلمين

خليفة صماش
أستاذ مكلف بالدروس
مدير معهد الحضارة الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية

ملخص

يتعلق هذا الموضوع بالحضارة الإسلامية، وبالتحديد بتاريخ العلوم عند المسلمين، وقسمته إلى قسمين، أولهما أهداف البحث العلمي عند علماء المسلمين، وثانيهما مبادئ الكتابة.

وتناولت في القسم الأول أهدافا ثلاثة هي :

1- التقرب إلى الله.

2- خدمة المجتمع.

3- بناء المعرفة الإنسانية بواسطة الإكتشاف والإبداع.

وتناولت في القسم الثاني مبدأين إثنين، أولهما التيسيرويقصد بذلك تيسير الإستفادة من العمل العلمي المنجز بواسطة الإختصار في الكتابة وتبسيط الأسلوب وترتيب المعلومات. أما المبدأ الثاني فهو الأمانة، ويقصد بها توثيق المعلومات وإسنادها إلى مصادرها الأولية .

RESUME

Les buts de la recherche scientifique et les principes de l'écriture chez les savants musulmans.

Il s'agit d'un sujet concernant la civilisation musulmane et précisément l'histoire des sciences chez les Musulmans.

le sujet comporte deux parties :
la première concerne les buts de la recherche scientifique chez les savants musulmans.

La deuxième porte sur les principes de l'écriture.
Dans la première partie je me suis basé sur trois buts:

1- le rapprochement envers Dieux

2- servir la société

3- la structuration du savoir humain par le biais des découvertes et de l'invention. Dans la seconde partie, je me suis basé sur deux principes:

1- la prospérité c'est-à-dire se prospérer le projet réalisé par l'abreviation dans l'écriture, la sinplicité du style et le classement des idées.

2 - la fidélité c'est-à-dire consolider les informations en les attribuant à ses références premières.

مقدمة

لقد أنجز المسلمون حضارة ذات شأن كبير في تاريخ البشرية، وأغلب مظاهرها اليوم تدل على أنها كانت حضارة نابعة من ذات انسانية تؤمن بعقيدة سمحة سامية، وتسعى إلى تحقيق حياة راقية وعادلة للبشرية، ويعد الانتاج العلمي والفكري الذي تزخر به تلك الحضارة أهم تلك المظاهر، حتى إن الباحثين اليوم يعدونه ميدانا خصبا للدراسة، وذلك ليس فقط بدافع العناية بالماضي وحماية تراثه، وإنما للاستفادة منه في إثراء المعرفة الانسانية ورفع مستوى الحضارة الحديثة أيضا، وبصفة خاصة في ميدان مناهج البحث (1) وهذا الموضوع هو الذي سنحاول أن نتناول جانبا منه هنا في هذا العمل، وذلك في العنصرين التاليين : أولهما أهداف البحث العلمي، وثانيهما مبادئ الكتابة.

أولا : أهداف البحث العلمي عند علماء المسلمين :

إن الأهداف التي كان علماء المسلمين يرمون إلى تحقيقها بواسطة أبحاثهم العلمية هي من غير شك كثيرة، ولعل أهمها في نظرنا ثلاثة : أولها التقرب إلى الله، وثانيها خدمة المجتمع، وثالثها بناء المعرفة الانسانية.

فبخصوص الهدف الأول فهو مبدأ أساسي في عقيدة المسلم يسعى إلى تحقيقه بواسطة جميع الأعمال التي يقوم بها في حياته، ومنها البحث العلمي، وفي هذا الميدان فإن علماء المسلمين كانوا يعدون جميع الظواهر التي تبدو في الكون هي من خلق الله تعالى وجب عليهم - حسب التعبير القرآني - رؤيتها والنظر إليها تبصرة وذكرى لهم، وذلك بمعنى دراستها والبحث فيها لإدراك عظمة حكمته تعالى وقوة سلطانه في السماوات والأرض، وفي ذلك إزالة لكل

شك في وجوده تعالى، وترسيخ للإيمان المطلق به، كما تشير الآية الكريمة : "أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج، والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج، تبصرة وذكرى لكل عبد منيب" (ق/ 6-8)، أو كما ورد في قوله تعالى : "ألم تر أن الفلك تجري في البحر بنعمت الله ليريكم من آياته إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور" (لقمان / 31) وتلك النظرة المميزة للظواهر الكونية التي كانت لدى علماء المسلمين هي التي كانوا يعبرون عنها في مقدمات مؤلفاتهم التي وضعوها في مختلف ميادين المعرفة، وذلك بأن يبدأ العالم منهم كلامه بحمد الله والثناء عليه، ثم يبين بعض مظاهر القدرة الالهية في الظاهرة التي يريد دراستها في الكتاب، وكأمثلة على ذلك، كتب أبو الحسن على الفارسي (ق 6-7 هـ) في مقدمة مؤلفه "تنقيح المناظر" الذي درس فيه ظاهرة الأشعة الضوئية المنبعثة من النجوم، وانعكاساتها على الأجسام، فقال : "الحمد لله نور الأنوار ومظهر عجائب الأسرار، وواهب السمع والأبصار، ومكور النهار على الليل على النهار، الذي أبدع بقدرته أفلاكا دائرة، وزينها بنجوم ثابتة وسائرة، وجعل منها الشمس ضياء والقمر نورا" (2).

وكتب ابن البيطار (تـ 646 هـ) في مقدمة كتابه "الجامع لمفردات الأدوية و الأغذية" الذي درس فيه ظاهرة الأمراض التي تصيب الإنسان، ويبن كيفية صناعة الأدوية التي تعالج بها، فقال : "الحمد لله الذي خلق بلطيف حكمته بنية الإنسان وأختصه بما علمه من بديع البيان، وسخر له ما في الأرض من جماد ونبات وحيوان، وجعلها له أسبابا لحفظ الصحة وإماطة الداء، يستعملها

بتصريفه في حالتي عافيته ومرضه بين الدواء والغذاء" (3).

وكتب ابن منظور (تـ 711 هـ) في مقدمة مؤلفه "لسان العرب" الذي درس فيه ظاهرة اللغة العربية، وجمع ألفاظها، فقال : "الحمد لله رب العالمين ... فإن الله سبحانه قد كرم الإنسان وفضله بالنطق على سائر الحيوان، وشرف هذا اللسان العربي بالبيان على كل لسان وكفاه شرفا أنه به نزل القرآن، وأنه لغة أهل الجنان" (4).

وكتب أحد علماء القرن الثامن الهجري في مقدمة مؤلفه" مفتاح الراحة لأهل الفلاحة "الذي درس فيه أنواع النباتات والأشجار وبين شروط نموها، فقال : "الحمد لله الذي خلق الحب والنوى وسخر الأنهار والأمطار لسقي ما احتاج إلى الإرتواء، أوجد بقدرته أصناف الثمار لسائر الألوان والطعوم والأرابيح ... وقدر ذلك متتابعا بحسب الفصول الأربعة في كل عام، إظهارا لبديع قدرته" (5).

أما الهدف الثاني للبحث العلمي عند المسلمين والمتمثل في خدمة المجتمع، فهو هدف رسالي بنص القرآن الكريم واتفاق العلماء، فقال تعالى : "وذكّر فإن الذكرى تنفع المؤمنين" (الذاريات / 55)، وقال الشافعي : (تـ 20 هـ) "ليس العلم ما حفظ وإنما العلم ما نفع" (6). وقال أبو حامد الغزالي : (تـ 505 هـ) "إن العلم الذي لا فائدة فيه في دين ولا دنيا هو علم مذموم، وصرف العمر الذي هو أنفس ما يملكه الإنسان فيه وإضاعة النفس مذمومة " (7)، أما أبو منصور الأزهري (تـ 370 هـ) فقد أدخل البحث العلمي في باب النصيحة الواجبة على كل مسلم استجابة لقوله صلى الله عليه وسلم "ألا إن الدين النصيحة لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم" (8).

ومن ثمة كانت قيمة العمل العلمي عند المسلمين تقدر أساسا بما يحتوي عليه ذلك العمل من حلول لمشاكل المجتمع وما يقدمه لأفراده من منفعة مادية و معنوية تساعدهم على أن يحيوا حياة صالحة تضمن لهم بواسطتها الكرامة في الدنيا والسعادة في الآخرة، وبقراءة ما كتبه علماء المسلمين في مقدمات مؤلفاتهم نتبين بوضوح هدف كل واحد منهم من وضع مؤلفه والخدمة التي كان يرجو تقديمها للمجتمع من خلاله، فكتب ابن قتيبة (ت 270 هـ) مبينا هدف تأليف كتابه "أدب الكاتب" فقال :" فإني لما رأيت أكثر أهل زماننا عن سبيل الأدب ناكبين، ومن اسمه متطيرين، ولأهله كارهين، أما الناشيء منهم فراغب عن التعليم، والشادي تارك لإزدياد، والمتأدب في عنفوان الشباب ناس أو متناس ... فالعلماء مغمورون بكثرة الجهل مقموعون، حين خوى نجم الخير وكسدت سوق البر ... وأموال الملوك وقفا على شهوات النفوس والجاه ... ونبذت الصنائع وماتت الخواطر... فأبعد غايات كتابنا أن يكون حسن الخط قويم الحروف، وأعلى منازل أديبنا أن يقول من الشعر أبياتا في مدح قينة أو وصف كأس، وأرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئا من تقويم الكواكب وينظر في شيء من القضاء وحد المنطق، ثم يعترض على كتاب الله عز وجل بالطعن وهو لا يعرف معناه، وعلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالتكذيب وهو لا يدري من نقله ... فلما رأيت هذا الشأن (يقصد التعليم) إلى نقصان وخشيت أن يذهب رسمه ... جعلت له حظا من عنايتي وجزءا من تأليفي، فعملت لمغفل التأديب كتابا حفافا"(9).

وكتب ابن الجزار (تـ 394 هـ) مبينا هدف تأليف كتابه "سياسة الصبيان وتدبيرهم" الذي شرح فيه للأم المسلمة كيفية تربية ولدها والعناية به، فقال :

"إن معرفة سياسة الصبيان وتدبيرهم باب عظيم الخطر جليل القدر، ولم أر لأحد من الأوائل المتقدمين المرضيين في ذلك كتابا كاملا ... فلماكان الأمر في ذلك على ما وصفنا، رأيت أن أجمع المتفرق من ذلك في الكتب الكثيرة في هذا الكتاب" (10).

وكتب أبو حامد الغزالي موضحا هدف تأليف كتابه "إحياء علوم الدين" فقال : "فأدلة الطريق هم العلماء الذين هم ورثه الأنبياء، وقد شغر منهم الزمان ولم يبق إلا المترسمون، وقد استحوذ على أكثرهم الشيطان واستغواهم الطغيان، وأصبح كل واحد يعاجل حظه مشغوفا، فصار يرى المعروف منكرا والمنكر معروفا، حتى ظل علم الدين مندرسا، ومنار الهدى في أقطار الدنيا منطمسا، وقد خيلوا إلى الخلق أن لا علم إلا فتوى حكومة تستعين به القضاة على فصل الخصام عند تهاوش الطغام، أو جدل يتذرع به طالب المباهاة إلى الغلبة والإفحام، أو سجع مزخرف يتوسل به الواعظ إلى استدراج العوام، إذ لم يروا ما سوى هذه الثلاثة مصيدة للحرام وشبكة للحطام، فأما علم طريق الآخرة وما درج عليه السلف الصالح مما سماه الله -سبحانه- في كتابه فقها وحكمة وعلما ونورا وهداية ورشدا، فقد أصبح من بين الخلق مطويا وصار نسيا منسيا، ولما كان هذا ثلما في الدين ملما وخطبا مدلهما، رأيت الأشتغال بتحرير هذا الكتاب مهما" (11).

وكتب يحيي بن شرف الدين النووي (تـ 676 هـ) مبينا هدف تأليف كتابه "التبيان في آداب حملة القرآن" فقال : "رأيت أهل بلدتنا دمشق حماها الله تعالى وصانها، وسائر بلاد الإسلام، مكثرين من الإعتناء بتلاوة القرآن العزيز تعلما وتعليما، وعرضا ودراسة في جماعات وفرادى، مجتهدين في ذلك

الليالي والأيام، زادهم الله حرصا عليه. فدعاني ذلك إلى جمع مختصر في آداب حملته وأوصاف حفاظه وطلبته" (12).

وكتب حسن كافي الأقحصاري (تـ 1124 هـ) مبينا هدف تأليف كتابه "أصول الحكم في نظام العالم" فقال : "لما شاهدت سنة أربع وألف للهجرة النبوية في نظام العالم خللا، وانتظام أحوال بني آدم زللا، خصوصا في دار الإسلام أصلحها الله وسلمها إلى يوم القيامة. وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض، فألهمني بلطفه شيئا من الحكم وأفهمني من فضله ما لم أكن أعلم ... وشرح لي صدري للتأمل في أحوال الناس وأسباب تغيرهم ... فاستخرت الله تعالى باكيا، وعن نكبات الدهر شاكيا، فأخار لي أن أكتب مختصرا مفيدا في هذا الباب يشتمل على كلمات من جوامع الكلم في تجديد قواعد النظام، وكتابا سديدا ... جعله الله العلي الأعلى عناية للأمراء وهداية للوزراء" (13).

وقد بلغ حرص المسلمين على خدمة مجتمعاتهم بأبحاثهم العلمية أن وضع بعضهم مؤلفات ذات قيمة علمية عالية، استجابة لرغبة سائل أو مجموعة من السائلين أرادوا فهم موضوع معين أو حل مشاكل واجهتهم في الحياة، وكان من هؤلاء العلماء ابن سينا بخصوص كتابه الشهير "القانون في الطب" (14) وأبو الحسن علي الفاسي بخصوص كتابه "الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين" (15)، (وهو كتاب في علم التربية)، وعبد الكريم ابن محمد السمعاني (تـ 562 هـ) بخصوص كتابه "أدب الإملاء والإستملاء" (16)، (وهو كتاب في علم التربية)، وأحمد بن سعيد المجيلدي

المغربي (تـ 1094 هـ) بخصوص كتابه "التيسير في أحكام التسعير" (17) (وهو كتاب في الحسبة ألفه "بإلحاح بعض من ابتلي بخطة الحسبة" حسب قول المؤلف).

وأما الهدف الثالث للبحث العلمي عند علماء المسلمين والمتمثل في بناء المعرفة الإنسانية، فكان الحرص على تحقيقه قويا أيضا، استجابة لقوله تعالى: "وقل رب زدني علما" (طه/ 114)، ولكي يكون العمل العلمي أسهاما فعليا في بناء المعرفة، رأى علماء المسلمين ألا يكون ذلك العمل خارجا عن أصناف التأليف السبعة الآتية : "إما أن يكون عملا لم يسبق إليه فيخترع، أو ناقصا يتمم، أو مغلقا يشرح، أو طويلا يختصر دون أن يخل بشيء من معانيه، أو متفرقا يجمع، أو مختلطا يرتب، أو خطأ يصلح" (18).

وقد قال ابن خلدون (تـ 806 هـ) عن العمل الذي يخرج عن تلك الأصناف السبعة بأنه عمل غير محتاج إليه، ووصفه بالجهل والقبحة (19).

وكما يتضح من ذلك الترتيب لأنواع التصنيف عند علماء المسلمين، فإن الإبداع العلمي (أو الإختراع حسب تعبير النص) كان عندهم هو القاعدة التي يقوم عليها البحث العلمي في مختلف ميادين المعرفة، وكان العمل العلمي المبتكر (أو المخترع)، وهو العمل الذي لم يسبق إلى بحثه من قبل، يعد عندهم عملا جليلا يفوق في مستواه وفي أهميته كل الأعمال، ولذلك فإن ابن جماعة أدخل ضمن النظرية التربوية الإسلامية التي صاغ بعض مبادئها أن تكون أحدى صفات الأستاذ (المعلم) الإشتغال بالتصنيف (أي التأليف)، وأن يكون "اعتناؤه بما لم يسبق إلى تصنيفه" (20). ومما يدل على رسوخ هذا

المبدأ المنهجي في البحث لدى علماء المسلمين، رواية طريفة نقلها فرانز روزنتال عن ياقوت الحموى (تـ 627 هـ) عما حدث له في عام 594 هـ بمدينة آمد مع شميم الذي كان أحد علماء الأدب في ذلك العصر، فقال ياقوت بأنه قصد مدينة آمد (وهي نفسها ديار بكر) وزار شميما بأحد مساجدها وأخبره بأنه قدم ليقتبس من علومه شيئا، فقال شميم : "وأي علم تريد"، فقال ياقوت : "علوم الأدب"، فقال شميم : "إن تصانيفي في الأدب كثيرة، وذلك أن الأوائل جمعوا أقوال غيرهم وأشعارهم وبوبوها، وأنا كل ما عندي هو من إنتاج أفكاري، وكنت كلما رأيت الناس مجتمعين على استحسان كتاب في نوع من الأدب، استعملت فكري وأنشأت من جنسه ما أدحض به المتقدم، فمن ذلك أن أبا تمام جمع أشعار العرب في حماسته، فعملت أنا حماسة من أشعاري وبنات أفكاري ... ورأيت الناس مجتمعين على تفضيل خطب ابن نباتة فصنفت الخطب، فليس للناس اليوم انشغال إلا بخطبي" (21).

ومن ثمة فقد كان أمرا عاديا عند المسلمين أن يحط عالم من شأن كتاب لم يأت فيه صاحبه بشيء جديد في المجال الذي يتناوله، وذلك ما فعله الإمام فخر الدين الرازي (تـ 606 هـ) في إحدى مناظراته بمدينة بخارى، بخصوص كتاب "الملل والنحل" الذي ألفه الشهرستاني (تـ 548 هـ)، فقال عنه بأنه كتاب "غير معتمد عليه"، لأنه حسب رأيه ليس سوى نقول عن كتب أخرى هي "الفرق بين الفرق "لأبي منصور البغدادي (تـ 429 هـ)، و"صوان الحكمة" (لم يذكر مؤلفه) و"أديان العرب " للجاحظ (تـ 255 هـ) وكتب أخرى بالفارسية للحسن ابن محمد الصباح (تـ 518 هـ) (22).

ولكي يمارس علماء المسلمين البحث العلمي القائم على الإبداع وبناء المعرفة الإنسانية، فإنهم تبنوا في إعداد أعمالهم العملية ثلاث قواعد أساسية هي : الإجتهاد (بمعنى بذل الجهد) في البحث، والتخصص العلمي، والإعتماد على المصادر الأولية.

فبخصوص الإجتهاد فهو من غير شك أساس كل عمل نافع في الحياة، وشرط ضروري لنهضة المجتمعات وقيام الحضارات، ولنا في تاريخ الإسلام أقوى الأدلة على ذلك، ومنها الرسالة المحمدية التي يعد تاريخها كله سيرة تدل على شدة معاناة صاحبها وقوة صبره من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي بعث من أجلها، وذلك بدءا بالوحي الذي قال عنه ابن خلدون بأن حالته كلها كانت صعوبة وشدة، حتى أنه كان ينزل عليه في اليوم الشديد البرد، وأن جبينه صلى الله عليه وسلم ليتفصد من ذلك عرقا كما ذكرت السيدة عائشة رضي الله عنها (23)، ذلك فضلا عن معاناته صلى الله عليه وسلم في نشر الدعوة بين الناس ومحاربة أعدائها. وقد استوعب المسلمون من معاناة رسولهم الكريم صلى الله عليه وسلم درسا حضاريا، حتى أن علماء التربية المسلمين جعلوا معاناة المعلمين والمتعلمين وصبرهم من الشروط الضرورية لإنجاح العملية التربوية والتكوين العلمي الراسخ (24)، وكان البحث العلمي عند علماء المسلمين يمارس وفق هذا الشرط، وكان العلماء يعانون معاناة كبرى من أجل جمع المادة العلمية لمصنفاتهم وترتيبها بالمنهج الذي يحقق الهدف العلمي، فقال ابن سينا بأنه "انتصب انتصابا" من أجل تأليف كتابه " القانون في الطب" (25)، وذلك بمعنى أنه سخر له كل قواه المادية والمعنوية، ولكي ندرك ذلك يكفي أن نعرف أن الإنتصاب الذي وصف به أجتهاده، مصدره في اللغة

فعل "نصب" الذي يعني الإعياء والعناء (26). وأما أبو عبيد القاسم بن سلام (تـ 224 هـ) فنقل عنه أبو منصور الأزهري قوله بأنه قضى في تأليف كتابه "المصنف في اللغة" أربعين سنة، وكان في خلال تلك المدة يتلقف ما يرد على أفواه الرجال، فإذا سمع له موقعا في الكتاب بات تلك الليلة فرحا (27) وأما العلامة التركي حاجي خليفة (تـ 1067 هـ) فقد قضى عشرين سنة يتنقل بين دور الكتب الخاصة والعامة بإستانبول وخارجها ويتصفح ما فيها من مؤلفات من أجل جمع المادة العلمية لمصنفه الشهير "كشف الظنون" الذي جمع فيه تراث عشرة قرون من تاريخ الإسلام، فذكر فيه اسم خمسة عشر ألف كتاب لما ينيف عن تسعة آلاف وخمسمائة مؤلِّف، وتكلم فيه عن نحو ثلاثمائة علم وفن(28).

ولترسيخ مبدأ الإجتهاد في البحث العلمي فإن علماء المسلمين حاربوا كل دواعي الكسل العقلي، حتى أن ياقوت الحموي نقل عن أحد أساتذته قوله : "ليس على العلم أضر من قولهم لم يترك الأول للآخر شيئا، فإنه يفتر الهمة (بفتح الهاء، بمعنى القوة) ويضعف المنة (برفع الميم، بمعنى العزيمة) (29)، وبخصوص عبارة "لا أدري" التي ورد في الأثر بأنها تمثل "نصف العلم" (30)، فقد وصفها ياقوت بأنها النصف الأرذل من المعرفة " (31). ولكن ياقوت لم يقصد بذلك القول أن يدفع العالم للقول بما لا يدري فيما لا يدري، لأن ذلك "جهالة ورقة دين" كما ذكر إبن جماعة (32)، وإنما أن يدفع الذي لا يدري للإجتهاد في العمل من أجل معرفة ما لايدري، ليكتمل علمه ويستطيع حينذاك أن يقول برأيه بين العلماء من غير خوف ولا تردد، ولعل هذا

ما يقصد بقول بعض السلف: "إن من أغفل" "لا أدري" فقد أصيبت مقاتله(33).

وبالنسبة لقاعدة التخصص العلمي فهي أيضا قاعدة ضرورية لكل من يريد ممارسة البحث العلمي الدقيق، ذلك أن العالم الواحد مهما بلغ مستوى اجتهاده و قدرة استيعابه، فلا يستطيع أن يحيط بكل العلوم، وهذا ما كان علماء المسلمين على دراية تامة به، فقال ابن قتيبة : "من أراد أن يكون عالما فليطلب فنا واحدا، ومن أراد أن يكون أديبا فليتسع في العلوم" (34)، وقال ياقوت : "إن النفوس مختلفة الطبائع متلونة النزائع ... وأن الله عز وجل جعل لكل علم من يحفظ جملته وينظم جوهرته، والمرء ميسر لما خلق له" (35) وقال حاجي خليفة : "إن الإنسان إن مال طبعه إلى فن عليه أن يقصده ولا يتكلف غيره، فليس كل الناس يصلحون للتعليم، ولا كل من يصلح لتعلم علم يصلح لسائر العلوم، بل كل ميسر لما خلق له" (36)، ويتضح من خلال ما قاله ياقوت وحاجي خليفة أن التخصص العلمي ليس أساسه قدرة الإنسان فقط، وإنما استعداداته النفسية كذلك، ومن ثمة كان من علماء المسلمين من اختص في الفقه، ومنهم من اختص في التاريخ، ومنهم من اختصوا في الطب، ومنهم من اختص في علوم أخرى غيرها، وكان ليس من المحرج عندهم إذا سئل أحدهم في مسألة وأجاب بأنها ليست من مجال اختصاصه، وذلك ما حدث لابن القاسم زاهر بن ظاهر (ت 533 هـ) عندما سئل في همذان عن معنى حديث لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فأجاب بأنه محدث وليس مفسرا(37).

غير أن طبيعة الإنسان المسلم الميالة للإستزادة من المعرفة والتوسع في

فروعها، جعلت مبدأ التخصص العلمي لا يلقى القبول المطلق بين المسلمين، وظل العالم الموسوعي عندهم أرفع منزلة وأعظم شأنا من العالم المتخصص في فرع واحد من العلوم، وذلك ما يستدل عليه برواية طريفة أوردها الخطيب البغدادي عن عالم اللغة الشهير أبي حاتم السجستاني (ت 255 هـ) عما حدث له في البصرة مع عامل (أي حاكم) أرسل إليه من الكوفة، فقال السجستاني: "ورد علينا عامل من أهل الكوفة لم أر في عمال السلطان بالبصرة أبرع منه، فدخلت عليه فقال لي: ياسجستاني، من علماؤكم بالبصرة؟ فقلت: الزيادي أعلمنا بعلم الأصمعي (أي اللغة)، والمازني أعلمنا بالنحو، وهلال الرأي أفقهنا، والشاذكوني من أعلمنا بالحديث، وإنما رحمك الله أنسب إلى علم القرآن، وابن الكلبي من أكتبنا للشروط، فقال العامل لكاتبه: إذا كان غدا فأجمعهم إليّ، ولما جمعهم قال لهم: أيكم المازني: فقال أبو عثمان: ها أنذا يرحمك الله، فقال العامل: هل يجزي في كفارة الظهار عتق عبد أعور؟ فرد المازني: لست صاحب فقه رحمك الله، أنا صاحب عربية، فقال العامل: "يازيادي، كيف يكتب بين رجل وامرأة خالعها على الثلث من صداقها؟ فرد الزيادي: ليس هذا من علمي، هذا من علم هلال الرأي، فقال العامل: ياهلال كم أسند ابن عون عن الحسن؟ فرد هلال: ليس هذا من علمي، هذا من علم الشاذكونُي، فقال العامل: يا شاذكوني، من قرأ تثنوني صدورهم؟ فرد الشاذكوني: ليس هذا من علمي، هذا من علم أبي حاتم. فقال العامل: يا أبا حاتم، كيف تكتب كتابا إلى أمير المؤمنين تصف فيه خصاصة أهل البصرة وما أصابهم في الثمرة وتسأله لهم النظرة؟ فرد أبو حاتم: لست صاحب بلاغة وكتابة، أنا صاحب قرآن، فقال العامل، ما أقبح الرجل يتعاطى العلم خمسين

سنة لا يعرف إلا فنا واحدا، حتى إذا سئل عن غيره لم يجل فيه ولم يمر، ولكن عالمنا بالكوفة الكسائي، ولو سئل عن كل هذا لأجاب"(38).

وفيما يخص القاعدة الثالثة للإبداع العلمي، والمتمثلة في الإعتماد على المصادر الأولوية في البحث، فهي قاعدة أصيلة عند المسلمين، إذ من الثابت في تاريخ الإسلام أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، كان إذا صادف أحدهما أمر نظر أولا في كتاب الله -عز وجل- باعتباره المصدر الأول للتشريع، فإن لم يجد فيه ما يقضي به نظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، باعتبارها المصدر الثاني، فإن لم يجد فيها، استدعى إليه الصحابة وسألهم (39). وكذلك صار يفعل علماء المسلمين من بعدهما، ومنهم أبو حنيفة رضي الله عنه (ت160هـ) صاحب القول الشهير في ترتيب مصادر التشريع (40).

وكان الإعتماد على المصادر الأولوية في البحث مرتبطا عند علماء المسلمين بجملة من القواعد المنهجية : أولها عدم المفاضلة بين المصادر الإسلامية وغير الإسلامية وثانيتها الملاحظة المباشرة (أو المشاهدة)، وثالثتها التحقيق، ورابعتها التوثيق.

فبخصوص عدم المفاضلة بين المصادر الإسلامية وغير الإسلامية، فهي قاعدة شرعية بنص الآية الكريمة "ولا تبخسوا الناس أشياءهم" (الأعراف 85)، ونص الحديث الشريف الذي اعتبر فيه رسول الله -صلي الله عليه وسلم- الحكمة ضالة المسلم يلتقطها أينما وجدها، وقد عبر الكندي (ت 252 هـ) عن مدلول تلك الآية الكريمة والحديث الشريف بقوله : "ينبغي ألا نستحي من الحق، واقتناء الحق من أين يأتي، وأن أتانا من الأجناس القاصية عنا والأمم المبائنة لنا، فإنه لا شيء أولى بطلب الحق، وليس ينبغي بخس الحق ولا

التصغير بقائله ولا الآتي به" (41)، ومن ثمة وجد أن ابن سينا قد اعتمد في تأليف كتابه "القانون في الطب" على عدد من علماء اليونان أبرزهم جالينوس وأريسطوطاليس وأبقراط الذين ذكرهم مرات عديدة في مؤلفه المذكور، بلغت في الكتاب (بمعنى القسم) الأول منه فقط (42) بالنسبة إلى جاليسنوس أربعا وثلاثين مرة، وبلغت بالنسبة إلى أريسطوطاليس خمس مرات، وبالنسبة إلى أبقراط مرتين . وكذلك فعل ابن البيطار في مؤلفه "الجامع لمفردات الأدوية والأغذية"، فذكر في الفصل الأول منه فقط وهو فصل الألف (43) نحو ثلاثة وثلاثين إسما لعلماء في الطب والنبات غير مسلمين، أبرزهم ديسقوريدوس الذي ذكره مائة وثمان وخمسين مرة، وجاليوس الذي ذكره تسعين مرة، وابن ماسويه الذي ذكره تسع عشرة مرة، ومسيح الدمشقي الذي ذكره ثلاث عشرة مرة، وماسرجويه الذي ذكره إحدى عشرة مرة.

ولم تكن علاقة علماء المسلمين بنظرائهم غير المسلمين في ميدان البحث مبنية على أسس مادية فقط تتمثل في الإعتماد على مؤلفاتهم، وإنما كانت مبنية على مبادئ إنسانية مثلى أيضا، وتتمثل تلك المبادئ في التقدير والإحترام والإعتراف بالمكانة الرفيعة، ويتجلى ذلك في الألقاب المميزة التي كانوا يلقبونهم بها، ومنها لقب "الفاضل" الذي لقب به ابن البيطار الطبيب اليوناني جالينوس (44)، ولقب "الحكيم الفاضل" الذي لقبه به ابن سينا (45) ولقب "إمام الطب" الذي لقبه به أبو الحسن علي الفارسي (46) كما لقبه به ابن خلدون أيضا (47)، ولقب "مفتاح الطب " الذي لقبه به ابن جلجل (ق 4 هـ) (48) كما لقب به ابن أصيبعة (668 هـ) الطبيب اليوناني

مقليبيوس كذلك (49).

وبخصوص الملاحظة المباشرة (أو المشاهدة) فهي التي تقوى العلاقة بين لباحث وميدان تخصصه، وتسمح له بالتعامل مع الموضوع الذي يدرسه معاملة لخبير المدقق الذي يكتشف ويحقق، وذلك هو البحث الميداني كما تشير الآية الكريمة " أو لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم، كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها، وجاءتهم رسلهم بالبينات، فما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون (الروم 9).

وقد أدرك علماء المسلمين أهمية الملاحظة المباشرة في البحث واعتبروه قاعدة منهجية ضرورية لإعداد الأعمال العلمية الرصينة، فهذا الواقدي كان يقول موضحا منهجه في كتابة تاريخ الفتوحات الإسلامية :°"ما أدركت رجلا من أبناء الصحابة وأبناء الشهداء ولا مولى لهم إلا وسألته هل سمعت أحدا من أهلك يخبرك عن مشهده، وأين قتل، فإذا أعلمني مضيت إلى الموضع فأعاينه ... وما علمت غزاة إلا مضيت إلى الموضع حتى أعاينه" (50)، أما ابن البيطار فقط جال مناطق كثيرة في المشرق والمغرب من أجل مشاهدة النباتات الطبيعية ومعرفة أوصافها وخصائصها في أماكنها الأصلية، وإيراد ذلك في مؤلفه "الجامع لمفردات الأدوية والأغذية"، مما ساعده على تحقيق وصف كبير من النباتات التي ذكرت في مؤلفات غيره من الأطباء، وذلك بالتنبيه على الأخطاء الواردة في وصفها وتصحيحها، أو بزيادة المعلومات عنها والتوسع في ذكر خصائصها، وذلك ما دعاه إلى القول في مقدمة الكتاب المذكور بأن "المشاهدة وسيلة لتحصيل المعرفة الصحيحة والتنبيه على الوهم والغلط اللذين يحصلان، حسب رأيه، بسبب الإعتماد على "الصحف والنقل" (51)

ومن ثمة استخدم ابن البيطار كلمتي "رأيت" و"شاهدت" للتمييز بين النباتات التي وصفها بالمشاهدة، وتلك التي نقل وصفها من مؤلفات غيره من العلماء، أو أخبر بها أو سمع عنها، وذلك ما فعله عندما تكلم -على سبيل المثال- "عن نبات آطريلال" و"آكثار" و "أبو قابس" و"أثل" (52).

وأما أبو الحسن علي الفارسي، فلكي يثبت صحة الظواهر الضوئية التي تناولها في مؤلفه"تنقيح المناظر" فقد شرح ما لا يقل عن عشرين تجربة تمكن الباحث من مشاهدة تلك الظواهر بنفسه والإستدلال على صحتها، وأطلق على التجربة كلمة "إعتبار"، وعلى الذي يقوم بها كلمة "معتبر" (53)، وذلك تعبير قرآني مقتبس من الآية الكريمة "فاعتبروا ياأولي الأبصار" وهي بمعنى "أنظروا وتدبروا" (54).

وفيما يتعلق بالتحقيق فهو قاعدة منهجية ذات أهمية كبيرة في معرفة الخبر الصحيح من الخاطئ، وتمييز الحق من الباطل، وبه يعرف الباحث المدقق من الصحفي الناقل، وقد أوصى الله تعالى المسلمين به فقال "ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على مافعلتم نادمين" (الحجرات 6).

وقال تعالى أيضا : "يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن، الله أعلم بإيمانهن، فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار" (الممتحنة من 10).

وقد عمل علماء المسلمين بقاعدة التحقيق في ميادين علمية كثيرة، وبصفة خاصة في تدوين الحديث حيث نجد قاعدة "الجرح والتعديل" التي بلغ بها المحدثون مستوى من الدقة أن صارت علما قائما بذاته (55)، وقد عبر ابن

الهيثم (تـ 430 هـ) عن أهمية التحقيق في البحث فقال بأنه وسيلة تقود الباحث إلى "الحقيقة التي يزول معها الخلاف وتنحسم بها مواد الشبهات"، واشترط على الباحث في أثناء التحقيق، أن يمعن النظر في الظاهرة التي يدرسها ويستخدم النقد مع التحفظ، والإستقراء، ويتجنب الهوى والميل مع الآراء (56). أما ابن خلدون فقد عبر عن أهمية التحقيق في البحث العلمي بأن جعله أساسا لكتابة التاريخ العلمي الذي يهدف إلى دراسة الوقائع واستنباط اسبابها، وهو بخلاف التاريخ الظاهري الذي يهتم هواته بالسرد العفوي لأخبار الرجال والدول من غير نقد ولا تفسير (57). وبفضل تلك الأهمية التي أعطيت للتحقيق في ميدان البحث العلمي، وأمكن لابن خلدون أن يرقى بالتاريخ إلى مستوى العلوم التي تقوم على اليقين، والدليل على ذلك أنه أبطل عددا غير قليل من الروايات التي وردت في بعض مصادر التاريخ الإسلامي مستخدما في ذلك قواعد علمية في التفكير عالية الدقة (58).

وتوجد في "الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" لابن البيطار شواهد كثيرة تدل على أهمية التحقيق في البحث العلمي وتثبت التزام علماء المسلمين به في مختلف ميادين المعرفة التي طرقوها بالبحث، ومنها ميدان الطب، ذلك أن ابن البيطار استطاع أن يكتشف نباتات طبية كثيرة وصفت خطأ في عدد من مؤلفات الطب التي كانت معتمدة في عصره، فنبه إليها في مؤلفه المذكور وصحح وصفها دون أن يميز ما وجده منها في مؤلفات علماء المسلمين وما وجده في مؤلفات غيرهم، وكان التحقيق الذي أورده بخصوص نبات الآذخر أحد تلك التحقيقات، وقال فيه : "إعلم أن الرازي قال في الحاوي أن الآذخر ينبوع أجامي، وعزاه إلى الفاضل جالينوس وتقوّل عليه ما لم يقله قط جالينوس

وتابعه في ذلك جماعة من الأطباء كالشيخ الرئيس وصاحب المنهاج وصاحب الإقناع وغيرهم من المصنفين وغلطوا فيه بغلطة بينة، والسبب الموجب للوقوع في الإشكال أن الفاضل جالينوس ذكر الآدخر في المقال الثامن وسماه باليونانية سحريس المرى، وأورد ما أوردته عنه نصا وفصا فيما تقدم، وعند إنقضاء كلامه ذكر دواء آخر سماه الأجامي، وهو ذو أنواع وليس هو بآدخر ولا من أنواعه أيضا، وإنما هو النبات المعروف بالآسل بالعربية، وهو السماء عند أهل مصر، وعند عامة المغرب وهو الديس، وهو الذي تصنع منه الحصر ومنه الغليظ ومنه الدقيق ... فتوهم من لم يمعن النظر (أي من لم يحقق) ... أن هذا القدر من الإشتراك في الاسمية يوجب الاتحاد في الماهية والقوة، وليس الأمر كذلك، وقد تكلمت على هذا الموضوع وأشباهه من الأغاليط في الأدوية المفردة، في كتاب وضعته وسميته بالإبانة والإعلام بما في كتاب المنهاج من الخلل والأوهام" (59).

وتبقى هناك حادثة مهمة في تاريخ الإسلام يمكن من خلالها ليس فقط معرفة مستوى التحقيق عند علماء المسلمين، وإنما أهميته في حياة المجتمعات والدول أيضا، وتتعلق تلك الحادثة بالوثيقة التي قدمها اليهود في عام 447 هـ للخليفة العباسي القائم بالله ببغداد، وآدعوا بموجبها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعفاهم من أداء الجزية عندما فتح خيبر في العام السابع للهجرة، ونظرا لخطورة ذلك الادعاء أحال الخليفة تلك الوثيقة على المحدث والمؤرخ الشهير الخطيب البغدادي للنظر فيها، ولما نظر الخطيب في الوثيقة وحقق محتواها وجد بها شهادة معاوية وشهادة سعيد بن معاذ، ولما بحث وجد أن معاوية قد أسلم في العام الثامن للهجرة، أي بعد سنة من

فتح خيبر، وأن سعيدا قد توفي في العام الخامس للهجرة، أي قبل سنتين من الفتح، ومن ثمة اكتشف أن الوثيقة مزيفة وأبطل ادعاء اليهود (60).

وأما فيما يخص التوثيق فقد اخترنا أن نتناوله في العنصر الثاني من هذا البحث، وذلك لعلاقته به من جهة، ومن جهة أخرى ليكون هناك توازن في توزيع المادة العلمية بين العنصرين المشكلين للبحث.

ثانيا : مبادئ الكتابة عند علماء المسلمين :

لقد بنى علماء المسلمين كتابة مؤلفاتهم على مبدأين أساسيين يعدان اليوم قاعدتين معتمدتين في كتابة مختلف الأعمال العلمية، وهما التيسير والأمانة.

فبخصوص المبدأ الأول وهو التيسير فيقصد به التيسير على القارئ الإستفادة من الكتاب (أو البحث) جزئه أو كله، وهو مبدأ أقره الشارع الحكيم في قوله تعالى : "يريد الله بكم اليسر ولا يرد بكم العسر" (البقرة 185) وأكده رسوله الكريم -صلى الله عليه وسلم- في حديثه الشريف : "يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا"، وذلك هو جوهر الرحمة التي وصف بها الله سبحانه وتعالى نفسه، وأوصى عباده بها. وكان تطبيق مبدأ التيسير في الكتابة عند المسلمين يتم بانتهاج قاعدتين أساسيتين هما : الإختصار والترتيب.

فبالنسبة للاختصار عند علماء المسلمين، فإن الهدف منه ليس فقط تيسير قراءة الكتاب وحفظه، وإنما تيسير شرائه من الأسواق أيضا، وذلك لإن صغر الحجم يؤدي إلى تقليل نفقات النسخ، وبالتالي إلى رخص السعر، ذلك بالإضافة إلى تيسير حمله في الأسفار التي كان زادها في الغالب عند

المسلمين هو العلم. وتنم تلك الأهداف من غير شك عن تفكير تربوي راق كان لدى علماء المسلمين، كما تدل على هدف حضاري شامل كانوا يسعون إلى تحقيقه بواسطة تيسير سبل التكوين العلمي والتشجيع عليه في مختلف الظروف.

وقد بين ابن قتيبة فوائد الإختصار في مقدمة مؤلفه "أدب الكاتب" فقال : "فعملت لمغفل التأديب كتابا حفافا في المعرفة وفي تقويم اللسان واليد ... وأعفيته من التطويل والتثقيل لأنشطه لتحفّظه ودراسته" (61). كما بين يحيى بن شرف الدين النووي ذلك في مقدمة كتابه "التبيان في آداب حملة القرآن" فقال : "والسبب في إيثار اختصاره إيثاري حفظه وكثرة الإنتفاع به وانتشاره" (62)، وكذلك فعل زين الدين العراقي (تـ 706) في مقدمة كتابه "المغني عن حمل الأسفار" فقال : "ولكني اختصرته في غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار" (63)، وأما علي بن العباس المجوسي (تـ 400هـ) فإن كبر الحجم كان من الأسباب التي جعلته ينتقد كتاب "الحاوي" للرازي (ق 4 هـ)، لأن ذلك جعل اقتناء الكتاب -حسب رأيه- وقفا على الأغنياء القلائل فقط (64).

ولكي يوفق علماء المسلمين في اختصار مؤلفاتهم فإن التكرار كان أهم ما يعملون على تجنبه، وذلك إلا فيما "يمس الحاجة إليه لزيادة معنى وتبيان" كما ذكر ابن البيطار (65)، وكما بينه ابن سينا في "القانون" كلما تطرق إلى موضوع كان قد تناوله في فصل آخر من الكتاب، فقال على سبيل المثال في فصل "قانون علاج نزف الدم" : "وتلك الأسباب معلومة من الكتاب الأول، إلا

أنا نذكرها (هنا) على وجه الإستظهار (66) (أي للتذكير والإستعانة بها في الشرح فقط)، وقال في فصل "موجبات المساكن" : "قد ذكرنا في باب تغيرات الهواء أحوال المساكن، ونحن نريد أن نورد أيضا فيها كلاما مختصرا على ترتيب آخر ولا نبالي أن نكرر بعض ما سلف" (67).

ولكي يتجنب علماء المسلمين التكرار فإنهم استخدموا قاعدة "الإحالة"، وهي أن يحيلوا القارئ في أي موضع من الكتاب على موضع آخر منه ليجد فيه ما تجنبوا تكراره في الموضع الذي وردت به الإحالة، وكأمثلة على ذلك نقرأ في "القانون" لابن سينا عبارة : "وأنت تجد ذلك في الكتاب الرابع تفصيلا لأحوال الأورام والبثور ويليق بذلك الموضع" (68)، وعبارة الأسباب الماسكة ثلاثة : القوة الحيوانية المحركة للنبض التي في القلب وقد عرفتها في باب القوة الحيوانية، والثاني ..." (69)، وعبارة : "نطرون : هو البورق الأرمني، وقد قيل فيه في فصل الباء وليس علينا أن نكرر" (70). ونقرأ في " تنقيح المناظر " لأبي الحسن علي الفارسي عبارة : "ولهذا الكلام تمام أوردته في الفصل الخامس من المقالة الثالثة" (71)، وعبارة : " كما بيناه في الفصل السابع من هذه المقالة" (72)، وعبارة : "وقد أوردنا في آخر الفصل السادس من المقالة السابعة وجها آخر لهذه الأشيا ء أحسن وأقوى فليراجعه الناظر"(73)، ونقرأ في "المقدمة" لابن خلدون عبارة : "كما يأتي ذكره في فصل العلم والتعليم" (74)، وعبارة : "كما قلنا في المقدمة الثالثة" (75).

وإذا كان التكرار يتعلق بالأسماء والمصطلحات وبعض العبارات التي يستدعي موضوع الكتاب إعادة ذكرها باستمرار في مختلف الفقرات من

الأجزاء والفصول، فإن علماء المسلمين كانوا في هذه الحالة يستخدمون رموزا للدلالة عليها بدلا من كتابتها في كل مرة، وهذا ما فعله أبو حامد الغزالي في مؤلفه "الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي" على سبيل المثال، وسمى تلك الرموز "علامات ورُقما" وشرح ذلك في المقدمة بقوله : ثم عرفتك مذهب مالك وأبي حنيفة والمزني [بضم الميم وفتح الزاي] والوجوه البعيدة للأصحاب بالعلامات والرُّقم المرسومة بالحمرة فوق الكلمات، فالميم علامة مالك، والحاء علامة أبي حنيفة، والزاي علامة المزني، فأستدل بإثبات هذه العلامات فوق الكلمات على وجه أو قول، وبالنقط بين الكلمتين على الفصل بين المسألتين، كل ذلك حذرا من الاطناب وتنحية للقشر عن اللباب، فتحرر الكتاب مع صغر حجمه وجزالة نظمه" (76).

ولم يكن الاختصار عند علماء المسلمين يتم بتجنب التكرار فقط، وإنما بتجنب حشو المعلومات غير المفيدة في الكتاب أيضا، سواء كانت تلك المعلومات تتعلق بموضوع الكتاب بطريقة مباشرة ولكن إيرادها غير ضروري لأنها توجد في كتب أخرى معروفة لدى المختصين ومتداولة في الوسط العلمي (وهذه الحالة الأولى)، أم كانت تلك المعلومات تتعلق بالكتاب بشكل غير مباشر ولكن إيرادها فيه والاستطراد في ذكرها يؤديان إلى الولوج في موضوع آخر غير موضوع الكتاب (وهذه الحالة الثانية). ويمكن ملاحظة تطبيق هذه القاعدة المنهجية في الكتابة بكل وضوح لدى ابن سينا في كتابه "القانون"، حيث نجده (في الحالة الأولى) يتجنب وصف كل نبات أو دواء يعلم أنه معروف لدى الأطباء، ويكتفي بدلا من ذلك بكتابة كلمة "معروف" أمامه(77)، وأما في الحالة الثانية فإنه يتجنب الإستطراد ويكتفي بأن يحيل

القارئ إلى التخصص العلمي الذي يتعلق به ذلك النوع من المعلومات، وكأمثلة على ذلك فقد كتب في فصل "القوى الحيوانية" : "ولأن الغضب والخوف وما أشبههما انفعال لهذه القوة، وإن كان مبدؤها الحس والوهم، والقوى الداركة كانت منسوبة إلى هذه القوى، وتحقيق بيان هذه القوى ... إلى العلم الطبيعي الذي هو جزء من الحكمة" (78). وكتب في فصل "تأثير التغييرات الهوائية" : "فإن جميع الرياح القوية على ما يراه القدماء إنما تبتدئ من فوق، وإن كان مبدأ موادها من أسفل ... وتحقيق هذا إلى الطبيعي من الفلسفة" (79). وكتب في فصل "ماهية الحس": "فالورم ليس سببا لها أولى من حيث العفوية التي فيه، فسببها الذي بالذات هو العفوية، والورم ليس بسبب لها إلا بالعرض ... ولكن الانشغال بأمثال هذه المناقشات مما لا يجدي في علم الطب شيئا، ويجعل الطبيب متخطيا من صناعته إلى مباحث ربما شغلته عن صناعته، فلنجر عن ما أعتيد من ذلك" (80).

وقد بلغ الاختصار في التأليف عند المسلمين أهمية أن صارت المؤلفات الطويلة المثقلة بالتكرار وبالمعلومات غير الضرورية، يتعرض أصحابها للإنتقاد من جانب العلماء، مثلما حدث للرازي على يد علي بن العباس المجوسي بخصوص كتابه "الحاوي"، فقال عنه علي بن العباس بأنه "ليس سوى مجموعة لأقوال ومقتبسات أوردت بطولها وكثيرا ما تكرر إيرادها، وحجمه الكبير يجعل اقتناءه وقفا على الأغنياء القلائل" (81).

ونظرا إلى تلك الأهمية التي كان علماء المسلمين يلونها للاختصار في التأليف، فإن اختصار المؤلفات الطويلة كان يعد عندهم عملا علميا يستحق التقدير، وبالخصوص إذا تم ذلك من غير أن يخل بشيء من معاني الكتاب

كما سبق الإشارة عند الكلام عن أنواع التصنيف عند المسلمين (80) وكمثال على المؤلفات التي اختصرت، "كتاب الكمال في أسماء الرجال" لأبي محمد المقدسي (تـ 600 هـ) الذي اختصره أبو الحجاج المزي (تـ 742 هـ) وسماه "التهذيب"، ثم جاء ابن حجر العسقلاني (تـ 852 هـ) واختصر "التهذيب" نفسه وسماه "تهذيب التهذيب"، وكتب ابن حجر في مقدمة مختصره موضحا أهمية الكتاب الأصلي والأسباب التي دفعته إلى اختصاره والمنهج الذي آتبعه في ذلك فقال : "فإن كتاب الكمال في أسماء الرجال الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي، من أجلِّ المصنفات في معرفة الآثار وصفا، ولا سيما التهذيب، فهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه، وألف بين لفظه ومعناه، بيد أنه أطال وأطاب، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله ... فاستخرت الله -تعالى- في اختصار التهذيب على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة، وهو أنني أقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة، وأخذت منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياتها العالية من الموافقات والإبدال وغير ذلك من أنواع العلو، فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات ... وإن كان لا يلحق المؤلف من ذلك عاب، حاشا وكلا، بل هو -الله- العديم النظير، المطلع النحرير، لكن العمر يسير والزمن قصير، فحذفت هذا جملة وهو نحو ثلث الكتاب"(83) .

• وكذلك فعل يحيى بن شرف الدين النووي بخصوص كتاب "المحرر" للإمام الشافعي رضي الله عنه وأسماه "منهاج الطالبين"، وكتب في مقدمته موضحا سبب اختصاره فقال : "وقد التزم مصنفه (وهو الشافعي) -رحمه الله- أن ينص

على ما صححه معظم الأصحاب ... لكن في حجمه كبير يعجز عن حفظه أكثر أهل العصر إلا بعض أهل العنايات، فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه ليسهل حفظه"(84).

وأما القاعدة الثانية للتيسير والمتمثلة في الترتيب، فيقصد بها تنظيم الكتاب بمنهج يُيَسِّر على القارئ الإطلاع على الموضوعات التي يتناولها والاستفادة منها من غير عناء أو قضاء وقت طويل. وكان علماء المسلمين يستخدمون بشكل واسع نوعين من الترتيب أحدهما "شجري" والثاني "هجائي".

فبخصوص "الترتيب الشجري" فيقصد به الترتيب القائم على ما يسمى بالأبواب والفصول، وأبسط ترتيب من هذا النوع هو ذو التفرع الواحد (أي ذو الأبواب) مثلما هو الحال في "مفتاح الراحة لأهل الفلاحة" الذي قسمه صاحبه إلى عشرة أبواب، وكتب في المقدمة موضحا ذلك ومبينا فائدة الترتيب بشكل عام فقال : "ورتبته على مقدمة وعشرة أبواب تسهيلا لمن رام محاولة كل صنف يحتاج إليه من سائر الأمور" (85).

أما النوع الآخر من الترتيب الشجري فهو ذو التفرعات، مثلما هو الحال في "القانون" لابن سينا، فهو مقسم إلى خمسة كتب، ولكل كتاب ترتيب خاص يختلف في عدد تفرعاته عن الكتب الأخرى وكمثال على ذلك فإن الكتاب الرابع مقسم إلى ستة فنون، وكل فن مقسم إلى مقالات يتراوح عددها بين مقالتين وأربع مقالات في كل فن، وكل مقالة مقسمة إلى فصول يتراوح عددها بين عشرة وثلاثة وتسعين فصلا في كل مقالة (86).

وأما الترتيب الهجائي فهو الذي يقوم على حروف المعجم، وقد استخدمه علماء المسلمين في ميادين علمية كثيرة، فعلاوة على كتب اللغة والطبقات

فإنهم استخدموه في كتب الطب أيضا، وكمثال على ذلك : القسم الخاص بالأدوية من كتاب "القانون" لابن سينا، وقد وضح المؤلف ذلك فقال : "إني أذكر في هذا القسم أسماء الأدوية على ترتيب حروف الجمل ليسهل على المشتغل بهذه الصناعة إلتقاط منافع كل أدوية" (87)، وكذلك فعل ابن البيطار في "الجامع" وكتب في المقدمة بخصوص ذلك فقال : "وغرضي ترتيب مأخذه [أي موضوعاته] بحسب ترتيبه على حروف المعجم ... ليسهل على الطالب ما طلب من غير مشقة ولا عناء ولا تعب" (88)، وقد أدرك علماء العصر الحديث أهمية الترتيب الهجائي في كتابة المؤلفات العلمية وصاروا يستخدمونه في أعداد الكشافات الملحقة بها والمتعلقة بالمصطلحات وأسماء الأشخاص والأماكن وغير ذلك ليسهل على القارئ إيجاد ما يبحث عنه من معلومات.

وأما المبدأ الثاني من مبادئ الكتابة عند علماء المسلمين والمتمثل في الأمانة فهو مبدأ شرعي أيضا أقره الشارع الحكيم. فقال تعالى : "إنا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا" (الأحزاب/72)، وقد رسخ هذا المبدأ في رسوله الكريم -صلى الله عليه وسلم- حتى سمي الأمين.

وفي مجال البحث فإن أهم قاعدة منهجية يعبر بها الباحث عن توفر صفة الأمانة فيه هي "التوثيق"، ويقصد به ذكر المصادر التي اعتمد عليها في إنجاز عمله من أجل إضفاء الصدق العلمي عليه، ويعني ذلك أن المؤلف إذا أصاب في قوله فتلك هي الحقيقة، وإذا أخطأ فلا يتحمل وزر خطئه، وفي كلتا الحالتين فإنه يجعل قُرَّاءه يطمئنون إلى قوله، ويفتح في الوقت نفسه للباحثين

باب مواصلة البحث فيما كتب . وقد عمل علماء المسلمين بقاعدة التوثيق، وكانوا يذكرون مصادر مؤلفاتهم في المقدمة مثلما فعل ابن هذيل الغرناطي (ق8 - 9 هـ) في "تحفة الأنفس وشعار سكان الأندلس" (وهو كتاب في علم الحرب)، وبين ذلك بقوله : "وجمعت هذا الكتاب من جملة تواليف وانتقيته من غيرما تصنيف ككتاب ابن يونس في الجهاد وكتاب ابن المنذر أيضا في الجهاد وكتاب سيرة أجواد الأنجاد في مراتب الجهاد ..." إلى أن أحصى ثلاثة عشر مؤلفا (89)، أو يذكرونها في نهاية الكتاب مثلما فعل علي بن محمد بن مسعود الخزاعي الأندلسي (تـ 789هـ) في "تخريج الدلالات السمعية " (وهو كتاب يبحث في تأصيل الوظائف في الدولة الإسلامية)، فذكر قائمة بها مائة وستة وستون مصدرا، صنفها بحسب موضوعاتها إلى خمس عشرة مجموعة، أولها "كتب التفسير" وآخرها "سائر الكتب"(90)، أي (الكتب العامة)، أو يذكرونها في المتن مثلما فعل صاحب "مفتاح الراحة لأهل الفلاحة " فذكر اسم عشرين مؤلفا (بكسر اللام)،وكذلك فعل ابن سينا في "القانون في الطب" كما سبق الإشارة (91)، وفعل ابن البيطار في "الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" حيث نجد توثيقا عالي الدقة جديرا بأن يشاد به، ذلك أن ابن البيطار كاد ألا يذكر معلومة إلا وأسندها إلى مصدرها مثلما هو متبع اليوم في الأبحاث العلمية العالية المستوى، حتى أنه ذكر في الفصل الأول فقط من الكتاب المذكور، وهو فصل الألف، ما لا يقل عن سبعين مؤلفا (بكسر اللام)، منهم واحد اسمه مجهول (92). ولم يكتف ابن البيطار في بعض المواضع من مؤلفه بذكر أسماء المؤلفين فقط مثلما فعل ابن سينا وصاحب

"مفتاح الراحة"، وإنما ذكر علاوة على ذلك مؤلفاتهم أيضا، وكمثال على ذلك فإنه اعتمد على جالينوس، وذكر له ست مقالات هي من السادسة إلى الحادية عشرة (93)، كما ذكر له كتابين آخرين هما "الأغذية (94) والبسائط"(95). كما اعتمد على ديسقوريدوس وذكر له ست مقالات أيضا هي الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسابعة (96)، بالإضافة إلى كتاب "مداواة أجناس السموم " (97). كما اعتمد كذلك على الرازي وذكر له ثلاثة كتب هي "الأبدال" (98) "والحاوي" (99) "ودفع مضار الأدوية" (100). ولم يتوقف مستوى التوثيق عند ابن البيطار عند ذلك الحد، وإنما تجاوزه إلى الإشارة إلى المواضع التي رجع إليها في تلك الكتب، فنقرأ له في ذلك عبارة : "ابن سينا في الثاني من القانون" (101)، بمعنى قال ابن سينا في الكتاب (أي القسم) الثاني من كتاب القانون، وعبارة: "ديسقوريدوس في آخر الرابعة"(102) بمعنى قال ديسقوريدوس في آخر المقالة الرابعة. وأما إذا اعتمد ابن البيطار على الملاحظة فإنه يقول"رأيت"(103) أو "شاهدت"(104)، أو يسبق قوله بكلمة : " لي" (105) بمعنى هذا القول من عندي. وقد وجد ذلك المستوى العالي في التوثيق عند ابن خلدون في بعض المواضع في مقدمته، فكتب على سبيل المثال عند كلامه عن حساب "النيم" عبارة : "مذكور في آخر كتاب السياسة المنسوب لأرسطو"(106).

ونظرا لعلاقة التوثيق الوطيدة بالأمانة العلمية فإن أهميته عند علماء المسلمين بلغت أن كان عدم الإلتزام به يعد سببا كافيا لتعرض المؤلف للنقد واتهامه بقلة الأمانة وانتحال ما ليس له من الأعمال، مما يحط من شأنه بين

العلماء ويسقط قيمة مؤلفه، ولعل ما كتبه ياقوت الحموي في معجم البلدان عن الحازمي (تـ 584 هـ) لأوثق دليل على ذلك، فقال ياقوت : "وقفني صديقنا الحافظ الإمام أبو عبد الله محمود بن النجار جزاه الله خيرا على مختصر اختصره أبو الحافظ أبو موسى محمد بن عمر الأصفهاني من كتاب ألفه أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن السكندري النحوي فيما اختلف وائتلف من أسماء البقاع، فوجدته تأليف رجل ضابط قد أنفذ في تحصيله عمرا وأحسن فيه عينا وأثرا ... ووجدت الحازمي رحمه الله قد اختلسه وادعاه واستجهل الرواة فرواه ... فأما أنا فكل ما نقلته من كتاب نصر فقد نسبته إليه وأحلته عليه ولم أضع نصبه ولا أخملت ذكره وتعبه، والله يثيبه ويرحمه" (107).

وهناك رواية طريفة لها علاقة بالموضوع، وتبين لنا أن التوثيق لم يكن عند المسلمين مسألة شخصية، وإنما كان حقا للمؤلف يحميه القانون ويدافع عنه المؤلف في المحاكم إذا تعرض إلى انتهاك كما هو سائد في العصر الحديث، ومفاد تلك الرواية أن السيوطي (تـ 911هـ) كان يغض من أحمد القسطلاني (تـ 923 هـ) بدعوى أنه يأخذ من مؤلفاته ويستمد منها ولا ينسب إليها، فادعى عليه بسبب ذلك أمام شيخ الإسلام بالقاهرة، فألزمه بيان مدعاه، فعدد له السيوطي مواضع من كتب القسطلاني أدعى أنه نقل فيها من البيهقي، ثم قال السيوطي لشيخ الإسلام "إن للبيهقي مؤلفات عديدة، فليذكر لنا القسطلاني في أي منها يوجد ما نقله في كتبه، وأضاف السيوطي قوله : أن القسطلاني رأي في مؤلفاتي ذلك النقل عن البيهقي فنقله برمته، وكان من الواجب عليه أن يقول : نقل السيوطي عن البيهقي"(108) . وهذا ما عمل به ابن البيطار في "الجامع" حيث نجد على سبيل المثال عبارة : "الغافقي قال

صاحب الفلاحة" (109)، بمعنى قال الغافقي نقلا عن صاحب كتاب الفلاحة، وعبارة "الرازي في الحاوي عن جالينوس في كتاب الكيموس" (110)، بمعنى قال الرازي في كتابه " الحاوي " نقلا عن جالينوس في كتابه "الكيموس"، وعبارة "الغافقي قال البطريق في ترجمته لكتاب جالينوس" (111)، بمعنى قال الغافقي نقلا عن البطريق في ترجمته لكتاب جالينوس.

ومما كان يدعم صفة الأمانة عند علماء المسلمين ويجدر ذكره هنا في نهاية هذا الموضوع، هو أقرارهم بجواز وقوعهم في الخطإ مثل باقي البشر، وذلك ما عبر عنه الجاحظ بقوله : "إنه أسهل حتى للمصنف أن يسود عشر صفحات بالنشر الرفيع المليء بالأفكار الجيدة من أن يكتشف في مصنفه أغلاطا ارتكبها أو أمورا أخرى سهت عن باله" (112)، وكما عبر عن ذلك أيضا الكسائي (تـ 197 هـ) في رواية وصف فيها ما حدث له مع الخليفة هارون الرشيد، فقال : "صليت بهارون الرشيد فأعجبتني قراءتي، فغلطت في آية ما أخطأ فيها صبي قط، أردت أن أقول : لعلهم يرجعون، فقلت : لعلهم ترجعون فما أجترأ هارون أن يقول لي أخطأت، ولكنه لما سلمت قال لي : ياكسائي، أي لغة هذه، قلت: يا أمير المؤمنين قد يعثر الجواد، فقال : أما هذه فنعم"(113).

ولكي يجنب المؤلف كتابه عيوب الخطإ ويخرجه في شكل يحقق الهدف العلمي الذي يصبو إليه، رأى الجاحظ أنه ينبغي "لمن كتب كتابا أن لا يكتبه إلا على أن الناس كلهم له أعداء، وكلهم عالم بالأمور، وكلهم متفرغ، ثم لا يرضى بذلك حتى يدع كتابه غفلا، ولا يرضى بالرأي الفطير (أي المستعجل)،

فإن ابتداء الكتابة فتنة وعجب، فإذا سكنت الطبيعة وهدأت الحركة ... أعاد النظر فيه فتوقف عند فصوله توقف من يكون وزن طمعه في السلامة أنقص من وزن خوفه من العيب ... وينقحه ويصفيه ويروقه حتى لا ينطق إلا بلب اللب، وباللفظ الذي قد حذف فضوله وأسقط زوائده حتى عاد خالصا لا شوب فيه"(114).

وأما جعفر بن يحي البرمكي -وزير هارون الرشيد- فلما وقع مرة على خطإ في رسالة من أحد عماله، فإنه لم يتهمه بالضعف أو التهاون، وإنما عد ذلك صفة توجد في كل البشر، وأرسل إليه يدله على الوسيلة التي يستخدمها من أجل ضمان سلامة رسائله في المستقبل، فقال له : "اتخذ لك كاتبا متصفحا لكتبك، فإن المؤلف تنازعه أمور وتعتوره خرق تشغل قلبه وتشعب فكره من كلام ينسقه وتأليف ينظمه، ومعنى يتعلق به يشرحه، وحجة يوضحها، والمتصفح للكتاب أبصر بمواضع الخلل من مبتدئ تأليفه " (115) .

ولما كان علماء المسلمين على تلك الصفات العلمية الراقية فإنه لم يكن أمرا محرجا عندهم أن يلتمسوا في مقدمات مؤلفاتهم العذر من قرائهم إن وقعوا لهم على خطإ، وكانوا يعتبرون ذلك قصورا فيهم وليس تقصيرا، وهذا ما يتمشى ومقصد الحديث الشريف "كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون". وكمثال على ذلك ما كتبه المقرزي (ت 845 هـ) في خططه، فقال : "فإن كنت أحسنت فيما جمعت وأصبت في الذي صنعت ووضعت، فذلك من عميم منن الله تعالى وجزيل فضله ... وإن أنا أسأت فيما فعلت وأخطأت إذ وضعت، فما أجدر الإنسان بالإساءة والعيوب إذا لم يعصمه ويحفظه علام الغيوب"، ثم ذكر البيتين التاليين :

وما أبرئ نفسي إنني بشر أسهو وأخطئ ما لم يحمني قدر
ولا ترى عذر أولى بذي زلل من أن يقول مقرا أني بشـــــر(116).

وأما جعفر بن يحي البرمكي فقد عبر عن قصوره في رسالته السالفة الذكر بقوله : "وأنا فقد اعترفت بقصوري فما اعتمدت عن الغاية وتقصيري عن الإنتهاء إلى النهاية، فأسأل الناظر فيه ألا يعتمد العنت ولا يقصد من إذا رأى حسنا ستره وعيبا أظهره، وليتأمله بعين الإنصاف لا الانحراف، فمن طالب عيبا وجدّ وجد، ومن افتقد زلل أخيه بعين الرضا فقد فقدّ" (117) .

وليس لي في النهاية سوى القول بأن موضوع البحث العلمي عند علماء المسلمين مهما كتب فيه فإن الإلمام به يبقى دائما بعيد المنال وكل دراسة حوله مرهونة بتنقيب عميق في التراث الإسلامي ومعرفة برجاله ومختلف أطواره، وما يمكن استجلاؤه من خلال هذه الصفحات القليلة هو فقط أن علماء المسلمين كانوا يمارسون البحث العلمي لأهداف حضارية نبيلة تنسجم وأهداف الرسالة المحمدية، ويعتمدون في ذلك على قواعد منهجية عالية الدقة تنم عن إحساس عميق بالمسؤولية، وذلك كله جدير بأن يدرس اليوم في جامعاتنا بغية تقوية ترابط حلقات تاريخنا وتحقيق التواصل الحضاري بين أجيال أمتنا.

ومما لاشك فيه أن لا أحد ذا عقل منا اليوم ينكر الفارق الحضاري الواسع الموجود بيننا وبين العالم الغربي، وهو فارق نلمسه في مظاهر حياتنا اليومية وفي أوساطنا العلمية وحتى في مؤسساتنا الحكومية، وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي نقوم بها والجهود التي نبذلها والنفقات المادية التي نقدمها من أجل تقليص ذلك الفارق، فإن نجاحنا يكاد يبقى دائما وهما، وإذا بدا لنا تحقيق بعض المنجزات فهي لا تخرج عن التقليد غير المفيد، وذلك لأن

مسعانا ظل يقوم في كل وقت على مناهج لا تنبع من صميم حضارتنا ولا تراعي خصائص ذاتنا التارخية، وأرى أنه إذا كان هناك شيء يتحتم علينا اليوم أن نتعلمه من الغرب نحن الأساتذة والطلبة الذين نشكل الوسط العلمي في البلاد الإسلامية، فهو أن نعود إلى تاريخنا كما عادوا هم في عصر النهضة بخصوص تاريخهم، ونستلهم منه تجربة أسلافنا العلماء في التعامل مع البحث العلمي باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تقربنا من الله كما تقربنا من أنفسنا أيضا، وتُمكننا من حل مشاكلنا وتضمن لنا الازدهار في المستقبل وتعطينا مكانة محترمة بين الأمم، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

الهوامش

1- من أهم الدراسات التي أنجزت في هذا الميدان : منهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي " للدكتور علي سامي النجار، رسالة ماجستير بجامعة الإسكندرية عام 1942 م، نشرت بالقاهرة في الطبعة الثالثة عام 1964 م، و" منهج البحث العلمي عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية " للدكتور جلال محمد موسى، رسالة ذكتوراه عام 1970م (دكتوراه بمصر)، نشرت بالقاهرة عام 1982م، ومناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي " للمستشرق الألماني الأصل، والأستاذ المتخصص في الحضارة الإسلامية بجامعة ييل الأمريكية، الدكتور فرانز روزنتال، ترجمة الدكتور أنيس فريحة،نشرت في طبيعتها الرابعة ببيروت عام 1983م .

2- أبو الحسن علي الفارسي، تنقيح المناظر لذوي الأبصار والبصائر، ج 1، تحقيق مصطفى حجازي . القاهرة، النهضة المصرية للكتاب، 1984، ص 39 .

3- ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، القاهرة، المطبعة العامرة، طبعة مصورة ببغداد، من غير تاريخ، ج 1، ص 2 .

4- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق لجنة من الأساتذة، القاهرة، دار المعارف، 1989، ج 1 ص 11 .

5- مؤلف مجهول، مفتاح الراحة لأهل الفلاحة، تحقيق محمد عيسى صالحية وإحسان صدقي العمد، ط 1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1404 / 1983، ص73.

6- ابن جماعة، تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، تحقيق عبد الأمير شمس الدين، بيروت، دار إقرأ، 1404هـ/ 1984 م، ص 75 .

7- أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، القاهرة، دار مصر للطباعة، من غير تاريخ، ج1، (باب العلم)، ص 39 .

8- أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة،القاهرة، 1964، ج 1، ص 7 .

9- ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق ماكس كرينرت، ليدن، 1955، طبعة مصورة ببيروت، دار صادر، 1967،(المقدمة)، ص 2-9 .

10- ابن الجزار، سياسة الصبيان وتدبيرهم، تحقيق محمد الحبيب، تونس، الدار التونسية للنشر، 1968، ص 57-58 .

11- أبو حامد الغزالي، ص 2 .
12- يحي بن شرف الدين النووي، التبيان في آداب حملة القرآن، الجزائر، دار الشهاب، 1988ص5
13- حسن كافي الأقحصاري، أصول الحكم في نظام العالم، تحقيق إحسان صدقي العمد، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987،ص 111 - 114 .
14- ابن سينا، القانون في الطب، بولاق، طبعة مصورة ببيروت، دار صادر، من غير تاريخ، ج1 ،ص2
15- أبو الحسن علي الفارسي، الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين، تحقيق أحمد خالد، ط1، تونس، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، 1986، ص 58 .
16- عبد الكريم بن محمد السمعاني، أدب الإملاء والأستملاء، تحقيق محمد زعور،ط1 بيروت، دار إقرأ، 1404هـ/ 1984 م،(المقدمة)، ص 59 .
17- أحمد سعيد المجيلدي (كذا)، كتاب التيسير في أحكام التسعير، تحقيق موسى لقبال، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 38 .
18- ابن خلدون، المقدمة، القاهرة، كتاب الشعب، من غير تاريخ (فصل في المقاصد التي ينبغي اعتمادها بالتأليف)، ص 499-500، وحسب المصدر نفسه أن ذلك التصنيف وضعه الفيلسوف اليوناني أريسطو . وانظر أيضا : حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت، دار الفكر، 1982، ج1(المقدمة)، ص 25 . وكذلك : فرانز روزنتال، ص 174 - 175 نقلا عن العلموي في : أدب المفيد والمستفيد .
19- ابن خلدون، ص 500 .
20- ابن جماعة،ص 85 .
21- فرانز روزنتال : ص 170 .
22- فخر الدين الرازي، مناظرات في بلاد ما وراء النهر، تحقيق د. فتح الله خلف، بيروت، دار المشرق، 1966،ص 39-40.
23- ابن خلدون، ص 91-92 .
24- ابن جماعة، ص 77-38، 112 - 114 .
25- ابن سينا، ج1، (المقدمة)،ص 3 .
26- ابن منظور، كلمة نصب .
27- أبو منصور الأزهري ، ج1، (المقدمة)، ص 20 .
28- حاجي خليفة، ج1، (تصدير الكتاب)، 16 .
29- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ط1، القاهرة، 1906، ج1 (المقدمة)، ص 7.

30- نسبها الجاحظ (البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون،ط 5، تونس 1990، ج 2، ص 91) إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (ت 101 هـ)، وقال فرانز روزنتال (ص 170) بأنها تنسب إلى الشعبي (ت 103هـ) أو إلى سعيد بن عبد العزيز التنوخي (ت 167هـ).

31- ياقوت الحموي، ج 1، (المقدمة)، ص 4 .

32- ابن جماعة، ص 93، ونقلها عنه فرانز روزنتال أيضا، ص 170 .

33 ابن صلاح، أدب المفتي والمستفتي، تحقيق موفق بن عبد القادر، الجزائر، دار الوفاء، من غير تاريخ، ص 79 .

34- نقلها عنه آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهدي أبو ريدة، تونس، الدار التونسية للنشر، 1986، ص 280 .

35- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق مارغوليوث، مصر، من غير تاريخ، ج 1، ص 52 .

36- حاجي خليفة، ج 1، (المقدمة)، ص 46 .

37- محمد بن عبد الكريم السمعاني، ص 136 .

38- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، من غير تاريخ، ج 11، ص 407 .

39- مناع القطان، التشريع والفقه في الإسلام، ط 8، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987، ص127 .128

40- كان أبو حنيفة يقول : إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته فيه، فإذا لم أجده فيه أخذت بسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- والآثار الصحاح، وإلا أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع من شئت، ثم لم أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن بن سيرين وسعيد بن المسيب فلي أن أجتهد كما اجتهدوا، وفي رواية أخرى هم رجال ونحن رجال (جمعة أمين عبد العزيز، الدعوة قواعد وأصول، الجزائر، دار الصديقة للنشر، 1989،ص 91) .

41- على عبد الله الدفاع، إسهام علماء العرب والمسلمين في الصيدلة، ط3، بيروت،مؤسسة الرسالة، 1987، ص 170-171.

42- ابن سينا، ج 1، ص 3-222.

43- ابن البيطار، ج 1، ص 2-73.

44- المصدر نفسه، ص 16، 71.

45- ابن سينا، ج 1، ص 26، 105.

46- أبو الحسن علي الفارسي، ص 126 .

47- ابن خلدون، ص 465 .

48- ابن جلجل، طبقات الأطباء والحكماء، تحقيق فؤاد سيد، القاهرة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار، 1955، ص 42 .
49- ابن أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، بيروت، 1965، ص30.
50- الخطيب البغدادي، ج3، ص 7 .
51- ابن البيطار، ج1، ص 2 .
52- المصدر نفسه، ص 5، 9، 12 .
53- أبو الحسن علي الفارسي، ص 59، 74، 99، 388، 389، 390، وصفحات أخرى متفرقة .
54- ابن منظور، كلمة : عبر .
55- محمد العجاج الخطيب، الوجيز في علوم الحديث، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص 23 وما بعدها .
56- نقلا عن : أبو الحسن علي الفارسي، ص 57 .
57- ابن خلدون، ص 7 .
58- المصدر نفسه، ص 12 ومابعدها .
59- ابن البيطار، ج 1، ص 16 .
60- شمس الدين محمد السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، بيروت، دار الكتاب العربي، 1983، ص 10، وقد أثيرت المسألة نفسها في عام 1015 هـ بفاس، ولكن العلماء أبطلوها بالإعتماد على الأدلة نفسها، (عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، لسان المقال في النبإ والنسب والحسب والحال، تحقيق أبو القاسم سعد الله، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983، ص 64، ولا سيما هوامش المحقق .
61- ابن قتيبة، ص 9 .
62- يحي بن شرف الدين النووي، ص 5-6 .
63- زين الدين العراقي، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، ملحق بـ: أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج1، ص 1.
64- فرانز روزنتال، ص 140.
65- ابن البيطار، ج1، ص 3.
66- ابن سينا ، ج3، ص 164 - 165 .
67- المصدر نفسه، ج1، ص 91 .

68- المصدر نفسه، ص 77 .
69- المصدر نفسه، ص 128 .
70- المصدر نفسه، ص 376 .
71- أبو الحسن علي الفارسي، ص 239 .
72- المصدر نفسه، ص 412 .
73- المصدر نفسه، ص 413 .
74- ابن خلدون، 29 .
75- المصدر نفسه، ص 125 .
76- أبو حامد الغزالي، الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، بيروت، دار المعرفة، من غير تاريخ، ص 3-4 .
77- ابن سينا، ج1، ص 289،278 .
78- المصدر نفسه، ص 71 .
79- المصدر نفسه، ص 90 .
80- المصدر نفسه، ج3، ص 3 .
81- فرانز روزنتال، ص 140 .
82- راجع هامش 18 .
83- شهاب الدين بن حجر العسقلاني، كتاب تهذيب التهذيب، بيروت، دار الفكر، 1984، ج1، ص 3-4 .
84- يحي بن شرف الدين النووي، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، مصر، مكتبة الحلبي، من غير تاريخ، ص 2 .
85- مجهول المؤلف، ص 74 .
86- ابن سينا، ج3، ص 2-309 .
87- المصدر نفسه، ج 1،ص 243 .
88- ابن البيطار،ج1، ص 3 .
89- ابن هذيل الغرناطي، تحفة الأنفس وشعار أهل الأندلس، نشره لويس مارسي، باريس، المطبعة الشرقية لبولس غوتنهر، 1936، ص 3 .
90- علي بن محمد بن مسعود الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق إحسان عباس، ط 1، بيروت، دار

الغرب الإسلامي، 1985، ص 789 - 797 .
91- راجع هامش 42 .
92- ابن البيطار،ج1، ص 7، 11، 23 .
93- المصدر نفسه، ص 3، 9، 10 . 15 . 22 .
94- المصدر نفسه، ص 10، 13، 21، 61 .
95- المصدر نفسه، ص 71 .
96- المصدر نفسه، ص 3، 6، 9، 40، 54 .
97- المصدر نفسه، ص 22 .
98- المصدر نفسه، ص 24، 51 .
99- المصدر نفسه، ص 9، 16 .
100- المصدر نفسه، ص 14، 18 .
101- المصدر نفسه، ص 10، 11، 27، 29 .
102- المصدر نفسه، ص 46، 53، 66، 68 .
103- المصدر نفسه، ص 12 .
104- المصدر نفسه، ص 8 .
105- المصدر نفسه، ص 41، 50، 52 .
106- ابن خلدون، ص 104 .
107- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص 4 .
108- محي الدين العبدوسي، تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، من غير مكان الطبع ولا تاريخه، ص 115، وأضاف المصدر نفسه أن الشيخ القسطلاني قصد إزالة ما في خاطر الجلال السيوطي، فمشى من القاهرة إلى الروضة، وكان الجلال السيوطي معتزلا عن الناس بالروضة، فوصل القسطلاني إلى باب السيوطي ودق الباب عليه، فقال له : من أنت، فقال : أنا القسطلاني، جئت إليك حافيا مكشوف الرأس ليطيب خاطرك علي، فقال له قد طاب خاطري عليك، ولم يفتح له الباب ولم يقابله.
109- ابن البيطار، ج1، ص 16.
110- المصدر نفسه، ص 18.
111- المصدر نفسه، ص 53 .
112- نقلا عن فرانز روزنتال، ص 61 .

113- الخطيب البغدادي، ج11، ص 408 .
114- أبو عثمان الجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق يحيى الشامي، دار الهلال، 1990 ج1،ص57 .
115- ياقوت الحموي، ج1، ص 8 .
116- تقي الدين المقرزي، الخطط، بيروت، مكتبة إحياء العلوم، من غير تاريخ، ج1، ص 4.
117- راجع هامش 115.